obeikan.com

أشكال الصراع

obeikan.com

النهب المسلح

وجود النهب المسلح فى حقيقة الأمر يعود نتيجة لإفرازات عديدة منها الفقر والبطالة والجهل، هذه الأساسيات الثلاث تصنع من الإنسان حيوانًا متوحشًا كاسرًا، فعند غياب التنمية فى ولايات غرب السودان نشب وترعرع النهب المسلح وكان لعدم بسط الأمن عند غياب الحكومة ووعورة الطرق ذات المسافات الطويلة وتوفر السلاح في أيدي المواطنين صنع منهم قاطعي طرق خاصة فى كردفان ودارفور، إذ تجد لهذه الجماعات ضالتهم لأنها توفر لهم المال لسد حاجتهم الماسة نتيجة للفقر الذي تعيشه تلك المناطق وهنالك أيضًا عامل أساسي قد ساند فى امتهان النهب المسلح ألا وهو الجهل الذي يقطن تلك المناطق مما ساعد على أن يكون النهب مهنة لبعض المجموعات لأنها ترى فيه فخر لأبناء بعض القبائل التى صار أحد أركان ثقافاتها وعاداتها وتتباهى به بين الآخرين بكل فخر واعتزاز وترويجية بين مواطني هذه المناطق خاصة فى أوساط الشباب .

وقبل الشروع في إشكالية النهب المسلح لابد أن نقف عند ذلك المصطلح، أي النهب المسلح وماذا يعنى قانونياً وما خطورته ؟ لم يكن هناك نص محدد عن جريمة تحت اسم «النهب المسلح» بل عرف القانون جريمة النهب ووضع لها العقوبات المنسبة وذلك فى نص المادة (٣٣٢) من القانون والتي تطابق نصها حرفياً مع نص المادة التي وردت بذات الرقم فى قانون العقوبات السوداني لسنة ١٩٨٣م، وذلك بعد تشريع ما يسمى بالقوانين الإسلامية فى السنوات الأخيرة من

حكم جعفر نميري .

وأما من الناحية الاصطلاحية (النهب المسلح) مفهوم اجتماعي نظراً لاقتران الاستعمال بالأسلحة النارية تحديد مما يتطلب معالجته في إطار أوسع من المعالجة الأمنية أو القضائية والتكييف القانوني لهذه الجريمة يتمثل في أنها جريمة سرقة مصحوبة بإلحاق الأذى بالشخص أو لأشخاص الذين تستهدفهم هذه الجريمة بحيث يحمل الجناة السلاح خلال ارتكابهم للسرقة .

الجدير بالذكر أن النهب المسلح يعتبر ضمن العوامل التي ساعدت فى بناء الصراعات القبلية وذلك نتيجة للأرصية التي وجدها داخل البيئة نفسها، إذ أن الصراعات الأهلية دائماً ما تجد المنتفعين منها وهم ناهبو الأموال والسارقين، وهناك جوانب تتوقف فى مثل هذه النزاعات خاصة التجارة التي تحتاج إلى الأمن والسلامة وغالباً لا يتوفر لها فى مثل هذه الظروف إذ إن النهب كان موجود في جميع ولايات السودان بنسب متفاوتة وضعيفة إلا أنه في غرب السودان تمثل أعلى نسبة لوجود النزعة القبلية ونتيجة لوعورة الطرق والغابات وعدم وصول يد الدولة إليه نسبة لضيق الإمكانات المحلية واتسع الرقعة الأرضية التي ساعدت ذلك، وفى الآونة الأخيرة ظهر النهب المسلح فى شرق السودان عندما نقلت المعارضة الشمالية أعمالها المسلحة ضد الدولة لمساعدة إريتريا وإثيوبيا التي مهدت لها عبر حدودها ومنها انطلقت زراعة الألغام الأرضية والتي كانت تستهدف اللوارى والشاحنات التجارية من طريق بورسودان الخرطوم وقطعة فى بعض الأحيان بواسطة المعارضة ، مما ساعد على خطف الكثير من الشاحنات واللواري وأخذها إلى داخل إريتريا فصنعت هذه العمليات .

أيضًا لخلق حالة من اللا أمن عبر طريق بورسودان الخرطوم الاستراتيجي .

وهنالك عامل آخر هو تلك الظروف التي تعيشها البلاد ، فهي تخوض حربًا أهلية في جنوب السودان ، استخدام ما يسمي بقبائل التماس الذين جعلتهم حركة

التمرد متمردين وناهبين خاصة الزيقات والمسيرية حيث تنهب الحركة أبقارهم وتدخل بها غابات الجنوب الكثيفة حيث توجد معسكرات فيكون رد الفعل إغارة قبائل الرزيقات والمسيرية لقبائل الدينكا ونهب أموالها مما وسع أشكال الصرع فإيلاج قبائل الدينكا داخل التمرد يساعد كذلك فى إخراج النزعة المتمردة أصلا فى الدينكا .

وقد بدأ النهب المسلح يهدد الأمن والاستقرار فى منطقة دارفور خاصة وذلك منذ منتصف الثمانينيات فى القرن الماضي وقد كان أكثر حدة فى ذلك الزمان . وعلى الرغم من جهود الحملات ضده مما أدى انحساره فإنه بدأ فى الظهور مرة أخرى وذلك نسبة لتأجيج الصراع القبلي الذي طفا من جديد على السطح خاصة في الصراع بين العرب والمساليت وفى مثل هذه الصدمات غالباً ما يتطور أسلوب النهب وينهض بصورة أفقية حيث يصبح من نهب الشاحنات واللواري إلى نهب ممتلكات المواطنين من أبقار وإبل وأغنام وتدخل الخيل ضمن هذه القوائم، ولا يفوتنا هنا أيضًا أن يكون أداة مرصاد للأفراد خاصة الذين يتجولون بين القرى لتوزيع بضائعهم [1].

لابد أن نؤكد انتشار الأسلحة في يد معظم قبائل الإقليم وزوال حكم النميرى في إطار ما عرف وقتها سياسة (تسليح القبائل) والذي كان مقصوداً بها إسهام قبائل الإقليم وبصفة خاصة الرزيقات والمسيرية وقبائل جنوب كردفان في ردع قوات الحركة الشعبية لتحرير السودان من التوغل في مناطق التماس جنوب كردفان ودارفور مع مناطق الدينكا فى بحر الغزال وأعالي النيل وقد أدت هذه السياسة إلى تفاقم النهب المسلح بدلاً من أن تؤدى إلى الحد منها، ويرجع ذلك إلى هذه القبائل ذاتها لم تكن متحررة وكثير ما يقع صراع فيما بينها نتيجة لعوامل المراعى والمناطق الزراعية المتداخلة، وأيضًا نجد هذه القبائل لم تكن ترتقي إلى

(١) مرجع سابق .

مستوى مسئولية الأمن القومي الوطني الذي يؤهلها للقيام بالدور، فهي مازالت في طور الانتماء القبلي والدفاع عنه حتى إذا كان ذلك على حساب المصلحة الوطنية الكبرى .

وعلى ضوء هذا يمكننا أن نوجز الأسباب المباشرة لانتشار النهب المسلح الذي جعلت منها ظاهرة يصعب القضاء عليه في الآتي :

١- تباعد مراكز أقسام الشرطة بعتبارها الجهة الأولى التي تتعامل مع أحداث النهب المسلح وصعوبة التبليغ الفوري مما يصعب من مهمة البحث عن الجناة وتعقبهم.

٢- عدم توفر الأجهزة اللازمة لمنع أحداث وجرائم النهب المسلح من أسلحة مدنية وأجهزة اتصال ووسائل نقل لدى السلطات المحلية .

ويعتبر النهب المسلح قد أضر بالإنسان السوداني من جوانب كثيرة من أهمها شل حركة التواصل وقدرات البلاد الأمنية والاقتصادية والتنموية، زد على ذلك إزهاق الأرواح نتيجة من أجل حصول الفرد على نسبة من المال، وبسبب هذا ترملت النساء وثكلت الأمهات وتيتم الأطفال وتشردوا، مما صنع جوانب سالبة في المجتمع وزاد من حدة الفقر والجهل بسبب هذا التشرد خاصة بعد أن صار الجهل ينخر عظامهم الواهنة إذ جعل المرض سبيله إلى المجتمع والنزوح خاصة، الشيء الذى زاد الطين بلة بالإضافة إلى الأسباب الطبيعية مثل الجفاف والتصحر والعوامل أسياسية والأمنية مثل النزاعات والقبلية والدوافع الاقتصادية التي تتمثل فى ضيق الأحوال المعيشية .

وتعتبر أكبر موجات النزوح دا خل البلاد هي فى سنة ١٩٨٥م عندما ضربت موجة الجفاف مناطق كبيرة فى كردفان ودافور التي أصابت كل شمال الإقليمين ، كذلك هجرة أبناء الشمال إلى العاصمة . وهناك سبب آخر وهو نزوح أعداد كبيرة من المواطنين من جنوب البلاد واستقرارهم في مناطق الشمال والمدن التي كان

لها الحظ الأوفر خاصة العاصمة الخرطوم وذلك بسبب الحرب الأهلية فى الجنوب والتمرد الذي استمر قرابة النص قرن وأفقدهم أموالهم وغصب أبناءهم للانضمام في صفوف الجيش الشعبي لتحرير السودان .

وتعتبر أكثر المدن تضررًا بهذه الهجرة هي العاصمة الخرطوم التي يقصدها المواطنون من كل صوب فى البلاد والتي تعتبر أكبر الهجرات بها ثم تليها الولايات الشرقية وذلك لتمركز أماكن العمل والدراسة فيها .

ومن ناحية أخرى كما تبين الدراسات التي أعدت فى عام ١٩٩٣م أن أكبر مناطق تعتبر طاردة هي ولايات كردفان وشمال دارفور التي تأثرت بموجة الجفاف والتصحر فى عام ١٩٨٥م وجعل منها أكبر منطقة طاردة، ثم تليها الولايات الشمالية التي تعتبر المنطقة الوحيدة الآمنة فى البلاد على الرغم من التدخلات المصرية على مثلث حلايب الذي لم يتأثر به سوء مئات من المواطنين، إلا أنها وجدت حظ أوفر من الهجرة وما يجدر ذكره أن تأثر الولايات الشمالية يرجع إلى عدم التوزيع الأمثل لعمليات الإنتاج وبهذا أرجح أن هجرة الشمال إلى العاصمة هي هجرة عاملة فى المقام الأول الذي صنعه عدم التخطيط السليم، ثم أن الأراضي الطرفية عن حوض البحر لم يوجد بها مواطنون نسبة لظروف المنطقة الصحراوية .

النزاعات القبلية

تعتبر النزاعات القبلية فى السودان مشكلة ذات أبعاد تاريخية ناتجة عن تقسيم السودان على وجه قبلي حيث تجد تقسيم الإقليم على ديار أو حواكير باسم القبيلة وذلك فى جميع أنحاء السودان وهنالك فى بعض المناطق مثل غرب السودان تقسيم الطرق والموارد المائية، وكل هذا صنع حروبًا فى البلاد. وتجد القبيلة فى تاريخ السودان كانت من أهم العوامل فى سير حركة التاريخ فالهجرات والحروب التي صنعت والسلطنات والسلطات قامت واندثرت جلها كانت العوامل القبلية فيها عوامل أساسية كما توضح ذلك السياسة الاستعمارية التي تتبعها حكومة السودان في عهد الحكم الثنائي، فقد كانت تهدف إلى بث ونشر روح القبيلة بين المواطنين فى شمال والجنوب خاصة بعد خروج الجيش المصري من السودان فى سنة ١٩٢٤م.

ولم تكتف الإدارة الإنجليزية فى السودان بالاعتراف بالقبيلة رسميًا وإثباتها فى المستندات والأوراق الرسمية بل اشترطت كتابة اسم القبيلة فى العرائض والشهادات المدرسية ودفاتر المواليد وسجلات المحاكم وغيرها، وكانت الأوراق والمستندات تعتبر باطلة إذا لم يذكر فيها قبيلة صاحب الشأن ولا يكتفي بذكر الجنسية السودانية، كما غزت النعرات القبيلة فى المناهج المدرسية خاصة منهج الجغرافية، وقد بدأ الإنجليز فى تنفيذ خطتهم الرامية إلى تقسيم السودان عن طريق نشر الروح القبلية منذ عام ١٩٥٦م وذلك أن مجلس الحاكم العام الذي انعقد فى لندن سنة ١٩٢٤م كان قد اتخذ قراراً يرمى إلى تأسيس مجالس للمدن ومجالس مديريات تمهيداً لإدخال نظام 'للامركزية فى الإدارة وعقب حوادث سنة ١٩٢٤م التي كانت من نتائجها خروج الجيش المصري من السودان وانفراد

الإنجليز بحكم البلاد عمليا عارض بعض موظفي حكومة السودان من الإنجليز نظام مجالس المدن ومجالس المديريات وصرف النظر عن تطبيقه كعقاب على ثورة سنة ١٩٢٦م والذي كان الغرض منه تقطيع أوصال البلاد على أسس قبلية والعمل على إيجاد نظام يماثل نظام الإمارات بالهند ولم يصدر قانون الحكومة المحلية الذي قد أوصى به مجلس الحاكم سنة ١٩٢٤م إلا في سنة ١٩٣٧م .

وحتى قانون الحكومة المحلية الذي صدر سنة ١٩٣٧م والذي كان الهدف منه تطبيق نظام اللامركزية فى البلاد قد صدر على أسس قبيلة باستثناء المجالس البلدية الأربعة التي أنشأت في الخرطوم وأمدرمان والخرطوم بحري وبورتسودان ومجالس المدن الستة التي أنشأت في الأبيض ومدني وكوستى وكسلا وبربر وشندى نجد أن جميع المجالس الريفية البالغ عددها أربعة وعشرين مجلساً ريفياً أنشئت على أسس قبلية فينشأ مجلس ريفى فى منطقة معينة لإدارة شئون قبيلة واحدة او قبيلتين وفى بعض الأحيان كان المجلس يسمى باسم القبيلة لا باسم المنطقة الجغرافية ونسبة لخطورة القبيلة على المجتمع فقد كان من الأهداف السياسية لمؤتمر الخريجين العام محاربة النعرة القبلية التي كانت تهدد وحدة البلاد . تلك العوامل قادت إلى نشوب صراعات ونزاعات بين القبائل يمكن بلورتها فى النقاط التالية :

الصراع في جنوب السودان :-

من طبيعة الصراعات فى جنوب السودان بين القوى السياسية المختلفة انها سرعان ما تنقلب إلى صراع دموى مسلح، وهذا قد يعود إلى أسباب وعوامل كثيرة منها العوامل النفسية والثقافية والثارات القبلية التي طفحت إلى سطح العمل السياسي نتيجة لهيمنة بعض القبائل وانفرادها بالسلطة بصورة غرائزية .

أما العامل القبلي فى تاريخ الصراع السياسي فقد كان الطابع والمحرك الرئيسي للنزاعات سلمياً أو دموياً ولكن في الآونة الأخيرة تدخلت عوامل أخرى بجانب النزعة القبلية خاصة بعد عودة بعض الجماعات إلى الخرطوم وتم ذلك بموجب

توقيع اتفاقية الخرطوم للسلام في عام ١٩٩٨م والتي أعطت للصراع أبعادا أخرى متعددة :

أولاً : الصراع الذي نشأ بين القوى الداخلية والتي انتهجت نهجاً سليماً لحل مشكلة الجنوب وبين القوى الخارجية التي تسعى لإسقاط الحكومة عن طريق الصراع المسلح .

ثانياً : الصراع الذي نشأ بين القيادات نتيجة للتنافس حول المناصب الدستورية ولكنه سرعان ما انقلب إلى صراع ميليشيات، وذلك أن الانتماءات الحقيقية في القواعد تظل للقيادات القبلية على الرغم من وجود قيادات موحدة فى الظاهر، كل هذه العوامل كونت السمة الرئيسية للأحداث التي تجرى فى الجنوب والتي شكلت أيضًا صراعاً مريراً وهي الصراعات التي حدثت بسبب التنافس في المناصب الدستورية أن الصراع القبلي فى الجنوب وهو صراع مستديم يحتاج إلى زمن طويل للتخلص منه وسبب سلبي يؤثر في المواطن ويوقف عجلة التنمية هنالك . ذلك أن هذه الرقعة تعج بالإثنيات المتعددة والجنوبيون فى حاجة أيدلوجيين سياسية أكثر انفتاحاً عن الإطار القبلي لبناء وحدة وطنية فى المستقبل وأيضًا للحد من الصراع القبلى .

الصراع في غرب السودان :-

تعتبر المشكلة القبلية في غرب السودان ذات جذرين أولا الجذر الزراعي والآخر الرعوي ولكنه في الآونة الأخيرة طفت على السطح بصورة مرعبة وذلك نتيجة لقصور الجماعات ذات الفكر الانحطاطي التي تصارع من أجل الوصول إلى السلطة بغض النظر عن أفكارها ورؤيتها للعمل السياسي .

رغم كل هذه القبلية فى غرب السودان تعود في الأصل بين الرعاة والمزارعين مع بعض القبائل العربية التي هي في الأصل مهنتها الرى ويتقد أصحاب المزارع وأصحاب الحواكير التي وضعت من مناطقهم إدارات أهلية لبعض القبائل ولا تكون الإدارة الأهلية بدون حيكور (لى ملك حر) وهذا يتعارض مع مقررات

المؤتمر التي عقدت بين المساليت وبعض القبائل العربية لسنة ١٩٩٦م وعندما قدمت خطابات الإدارة الأهلية كان التركيز على إعادة هيكلة الإدارة الأهلية وعليه بموجب ذلك قد منح يومئذ إمارات لعدد من القبائل العربية عوضاً عن العموديات وهذا الأمر جعل بعض قيادات الإدارة الأهلية تعتقد أن الإمارات يتم تكوينها على حساب الحيكورة المتعارف عليها تاريخياً .[١]

وكذلك توجد الصرعات فى مناطق متفرقة فى السودان، ويرجع ذلك لظروف تاريخية وجغرافية ويعتبر الصراع على الأطيان والمراعى ومصادر المياه أحد أهم أسباب هذا الصراع كما أن الصراع موجود فى شرق البلاد بين القبائل الرشايدة وقبائل البجة لكن الصراع الذي يهدد الأمن فيوجد بين الشمال والجنوب كنزاع الصبحة العربية وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة فى جنوب كردفان والعرب والفور والرزيقات والزغاوة والعرب والمساليت في ولاية دارفور الكبرى .

والحياة فى طريقتها أخذ وعطاء وتبادل وعراك كما لها هدوء واستقرار وأمن وسلام وكسب وإنتاج، هذا كله مصلحة الأفراد والجماعات، فمن أجل المصلحة والبقاء وتوسيع النفوذ كانت الحربين العالميتين الأولى والثانية وما سبقهما وما سيأتي وأيضًا سقوط فلسفات وصعود أخرى، كل هذا يجمعه مكسب الفرد والحكومات في البلاد فلولا النفوذ لما تحارب الملوك والدول ووجدت التكتلات الإقليمية فى هذا الكوكب الصغير الذى يطلق عليه الأرض، فعلماء الفلسفة الإسلامية يقولون إن الأشياء في هذه الدنيا تقاس على ثلاثة وهي الحكم الشرعي والعقلي والعادي فعرفوا الشرعي بأنه ما جاء من قبل المولى عز وجل مثل الصلاة والصيام والحج والزكاة وأما العقلي فهو كل شي متعلق بالنظر العقلي وقد مثلوا لذلك بالحساب أي الرياضيات، أما الحكم العادي فقد قالوا : هو ما عرف بالتجربة والتكرار في تجارب الشعوب فى تكوينها الاجتماعي تعرف بالتجربة .

(١) راجع التقرير الاستراتيجي ١٩٩٨م ، ص٩ .

فعندما نسمع عن الحروب القبلية يعتقد الإنسان أن العامل الأساسي هو الإهمال والجهل، ولكن العامل الرئيسي فى اعتقادي هو عدم تقنين التجارب التي لم توضع على أساس التجربة والتكرار، وفى الأمصار تحمى مصالح الجماعات والأفراد فيها القوانين التي تضعها السلطات كما تحميه عن انتهاك حرماته إذا طغى عليه أحد، أما إنسان الريف فيظل خائضًا فى هذه المجموعات حتى توفر له الأمن والسلامة من الآخرين، ويكون مرتبطًا بمجموعة فى هذا الإطار، ومن أجل هذا وضع ما يسمى بالقانون العرفي أي التقاليد في حياة إنسان الريف مما توفر له مجموعة الحماية الكافية وفق مقتضيات معينة . فعندما نجد الصراع القبلي تشتعل ناره، فإن عوامل ذلك هو انتهاك حرمة الأفراد قد وقفت إلى نجدة مجموعته التي هو فى كنفها فتنهض للأخذ بثأره .

في استعرضنا السابق للحدود السودانية تبينت أن هذه المسالة أي الحدود تمثل جزء من العوامل الرئيسية التي ساعدت فى حدة النزاع القبلى، فالسودان يجاوره سبع دول من دول الساحل الإفريقي (جنوب الصحراء) إذ تتوفر كثير من المشاكل القبلية والإثنية والصراع بين هذه المجموعات على السلطة المركزية بالإضافة إلى موجات الجفاف والتصحر وما نتج عنها من مجاعات لجأ كثير من مواطنين تلك الدول بحثاً عن الأمان والإغاثة .

في إحصاء عام ١٩٩٦م دخل السودان من الدول المجاورة تسعمائة وثلاثة وتسعين لف وتسعمائة وسبعة وثلاثون لاجئاً (٩٩٣٩٣٧) كما جاء فى التقرير الاستراتيجي السوداني لسنة ١٩٩٦م ويعتبر اللاجئون الإريتريون هم الذين نالوا المرتبة الأولى إذ يبلغ عددهم خمسمائة وثمانية وستين ألف وثمانمائة وأحد عشر لاجئاً (٥٦٨٨١١)، ومن الصومال يبلغ عددهم أربعمائة وتسعة عشر لاجئاً (٤١٩) وهم أصغر نسبة لاجئة إلى السودان [١]

(١) التقرير الاستراتيجي لسنة ١٩٩٦م، ص١١٥.

فيعتبر السودان هو الدولة الإفريقية الأولى التي تستضيف لاجئين في أراضيها، ويرجع تاريخ اللجوء للسودان منذ عام ١٩٦٥م بوصول تيارات اللاجئين من الكنغو عام ١٩٦٧م وكانت بداية النزوح الجماعي للاجئين الإثيوبيين والإريتريين وغالباً ما يتركز اللاجئون فى الولايات الشرقية من البلاد والبقية توزع على الولايات الوسطى ودارفور والاستوائية والخرطوم، وصنع اللاجئون عبئاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً بالنسبة للدولة . نتج عن ذلك ازدحام اللاجئين والمواطنين فى الخدمة العامة مثل المدارس والمستشفيات والمياه والطاقة ومن الآثار السلبية لوجود اللاجئين فى البلد التهور البيئي الذي شهدته بعض مناطق السودان خاصة ولايات الشرق وولايات دارفور حيث يقيمون مما أدى إلى اختفاء الأشجار والغطاء النباتي الذي يتخذه اللاجئون حطبًا ووقودًا أو للبيع كمصدر رزق .

الحدود السودانية التشادية من الشمال إلى الجنوب مناطق متباينة المناخ وتقطنها قبائل مشتركة ومتداخلة بين الدولتين حتى أنه يقل فيها الوعي بوجود حدود سياسية تفصل بين قطرين وقد انعكست حالة عدم الاستقرار الأمني في تشاد في السنوات الماضية وساعد على توفر الأسلحة وانتشارها سلباً على الأوضاع في دارفور ونتج عن ذلك فى وجود النهب المسلح فى دارفور كما تحولت النزاعات القبلية التشادية الهاربة من الأراضي التشادية إلى داخل حدود السودان في القتال الدائر بينها، وقد شهدت الحدود بعض التجاوزات التشادية حيث قامت القوات التشادية بحرق قرى مثل قرية جميرة بالجنينة وقرية سلاخمسية بوادي صالح وفى بعض الحالات أجبرت القوات التشادية المواطنين على دفع الضرائب لحكومتها.

يوجد النزاع القبلي في أماكن متفرقة من البلاد ويرجع ذلك لظروف تاريخية وجغرافية ويعتبر العامل الأساسي فى النزاع هو الصراع على الأطيان والمراعى ومصادر المياه وتعتبر هذه هي أحد أهم النزاعات القبلية فى البلاد ولكن فى الآونة الأخيرة داخل عامل جديد وهو عندما يكون للدولة سلطات جديدة وذلك نتيجة للتداخل القبلى وهذا سوف نتحدث عنه فى الرؤى المستقبلية كما أن النزاع موجود

فى شرق البلاد بين قبائل الرشايدة الثلاث وقبائل البجة، ولكن النزاع الذي يشكل فى بعض الأوقات مهدداً امنياً يتمركز فى مناطق الالتماس بين الشمال والجنوب كنزاع قبائل الصبحة وقبائل الشلك والمسيرية والدينكا وعرب الحوازمة والنوبة، بالإضافة لهذه النزاعات والصدمات فى دارفور بين القبائل العربية والفور وأيضًا العربية والمساليت والرزيقات والزغاوة ولكن أفضل مثال لهذه الصرعات هو الصدام الذى وقع بين قبائل النجعة العربية فى غرب درافور وقبيلة المساليت والذي حرق فيه عدد من القرى وبطبيعة القبائل الراحلة دخلت قبيلة النجعة دولة تشاد المجاورة عبر الحدود السياسية إذ أنها وجدت الحماية من القوات التشادية التي تضع قبيلة المساليت ضمن القبائل المعادية وذلك لأنها تأوى المعرض التشادية المتمثلة فى جناح آدم (قرفة) المعارض التشادى الذي أوته قبائل المساليت بغرب دارفور وأيضًا النزاع الذى وقع بين البديات (احد بطون الزغاوة التشادية) وبين قبيلة الزغاوة السودانية في إطار انعكاسات عمليات النهب المسلح فى المنطقة، كما لا يفوتنا هنا النزاع بين الرزيقات وقبيلة الزغاوة التي تبدت بصورة واضحة في أثناء انتخابات المجلس الوطني عام ١٩٩٦م مما نتج عنه تجميد الانتخابات فى الدائرة (٩٠) أبو كارنكا شمال .

وما يجدر ذكره ما تزال وسائل احتواء هذه النزاعات تقليدية ومحدودة الغاية والأثر (الأجاويد ومؤتمرات الصلح) والتي فى الغالب الأعم يقوم بها أعيان القبائل من نظار وسلاطين وعمد وشراتى وأمراء والمتمنعين في أصل الصراع يجده هو تنافس على موارد محدودة (المرعي – الأطيان – المياه) .

وزيادة وجود الدولة ومؤسساتها عبر الخدمات والقوات النظامية ونشر التعليم الديني بطريقة مدروسة ومتدرجة قد تؤدى إلى اختلاط هذه القبائل عبر التزاوج والمصاهرات والعمل على نزع الأسلحة وخلق ما يسمى بدولة السلطان تيراب وإبعاد كل جهد للقيام بعمل يحمل فى طياته تنظيمًا عنصريًا، وكل هذا يتم بصورة مقننة ومتدرجة .